محاضرة: تطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المرفق العام في الجزائر

تمهيد:

تواجه الحكومات والإدارات العمومية تحديات جديدة في عصر التكنولوجيا الرقمية والثورة المعلوماتية، تتطلب إعادة النظر في أساليب تقديم الخدمات العمومية وتحسين الأداء الإداري. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) من أهم الأدوات الحديثة التي يمكنها إحداث نقلة نوعية في أداء المرافق العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين . إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المرفق العام ليس مجرد خيار تقني، بل ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر الحديث ورغبة المواطنين في الحصول على خدمات أسرع وأكثر فعالية وشفافية. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر منذ سنوات إلى تحديث إدارتها العمومية من خلال تبني استراتيجيات طموحة للتحول الرقمي.

أولا: واقع تطبيق TIC في المرفق العام الجزائري:

يعد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) في المرفق العام عملية تحول بنيوية تستهدف إعادة هندسة العلاقة بين الإدارة والمواطن، عبر الانتقال من النموذج البيروقراطي التقليدي إلى نموذج «الإدارة الإلكترونية «القائم على الشفافية والفعالية وتقليص الكلفة. في السياق الجزائري، تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها «استخدام التقنيات الرقمية وشبكة الإنترنت لإنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية بمزيد من الديمقراطية»، ما يجعل منها آلية لتجسيد مبدأ « حكومة بلا أوراق» وترسيخ الحوكمة الرقمية

1- بالنسبة للبنية التحتية التكنولوجية:

❖ **الشبكات والاتصالات:**

- **تغطية الإنترنت** 70% :من التراب الوطني سنة 2024.
- **شبكة الألياف البصرية** :أكثر من 180,000 كيلومتر
- **شبكات الجيل الرابع (4G):** تغطية 95% من المناطق الحضرية
- **مشروع الجيل الخامس (5G):** سيتم إطلاقها كمرحلة أولى في 8 ولايات جزائرية.

2- بالنسبة المشاريع والتطبيقات الرقمية القائمة

المشروع	القطاع	حالة التنفيذ	نسبة الانجاز
البطاقة الوطنية البيومترية	**الداخلية**	**مكتمل**	**%100**
جواز السفر البيومتري	**الداخلية**	**مكتمل**	**%100**
رخصة السياقة الالكترونية	**النقل**	**مكتمل**	**%90**
التصريح الإلكتروني للضرائب	**المالية**	**قيد التطوير**	**%75**
السجل التجاري الإلكتروني	**التجارة**	**قيد التنفيذ**	**%60**

3- الخدمات الإلكترونية المتاحة

❖ **خدمات الحالة المدنية:**

استخراج شهادة الميلاد إلكترونيا، شهادة الوفاة الإلكترونية، شهادة الزواج الرقمية، تحديث البيانات الشخصية عبر الإنترنت

❖ **الخدمات المالية والضريبية:**

التصريح الإلكتروني بالدخل، دفع الضرائب عبر الإنترنت، استشارة الوضعية الضريبية، تقديم الاعتراضات إلكترونيا

❖ **قطاع الصحة:**

بطاقة الشفاء الإلكترونية :تغطي أكثر من 80% من المؤمنين اجتماعيا، **نظام المعلومات الصحية** :ربط المستشفيات والعيادات، **الوصفة الطبية الإلكترونية** :قيد التجريب

❖ **قطاع العدالة:**

النظام الآلي للمحاكم :أتمتة إجراءات التقاضي، **السجل التجاري الإلكتروني** :تسهيل إجراءات الشركات، **المحفوظات القضائية الرقمية** : رقمنة الأرشيف

ثانيا: معوقات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المرفق العام في الجزائر:

- نقص في البنية التحتية مثل ضعف شبكات الألياف البصرية :تحتاج لتوسع إضافي بنسبة 40%
- نقص الكفاءات المتخصصة: مثل فجوة المهارات الرقمية 60% :من الموظفين يحتاجون تدريبا
- المقاومة الثقافية للتغيير: مثل تردد المواطنين نتيجة لعدم الثقة في التكنولوجيا خاصة كبار السن
- قيود الميزانية: ارتفاع تكلفة التكنولوجيا :التقنيات المتقدمة تتطلب استثمارات ضخمة
- البطء البيروقراطي :تأخير في اتخاذ القرارات والموافقات وضعف التنسيق :عدم تنسيق كافٍ بين الوزارات والقطاعات
- فجوات في التشريع: مثل التوقيع الالكتروني الذي لم يتم اعتماده بشكل كلي في كامل المعاملات الإدارية الأمر الذي أدى إلى البطء في عملية التحول الرقمي

ثالثا: الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030:

، **تعد الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030** في الجزائر واحدة من أبرز المبادرات التنموية التي أطلقتها الدولة بهدف إرساء دعائم اقتصاد رقمي متكامل، وتحقيق حكومة رقمية فعالة، وتعزيز السيادة الرقمية للبلاد. أُعلنت رسمياً في ماي 2025 تحت شعار "من أجل جزائر رقمية 2030"، وترتكز على رؤية شاملة تسعى إلى جعل الجزائر دولة رائدة في مجال التحول الرقمي على المستوى الإفريقي بحلول عام 2030.

تنطلق الإستراتيجية من إدراك عميق بأن التحول الرقمي لم يعد خيارا بل ضرورة ملحة، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الجائحة الصحية العالمية. وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية وفق مقاربة تشاركيه شاملة، شملت مختلف الفاعلين من القطاع العام والخاص، والخبراء، والمؤسسات الأكاديمية، بما يضمن ملاءمتها للسياق الوطني واستجابتها لتطلعات المجتمع.

تقوم الإستراتيجية على خمسة محاور إستراتيجية رئيسية:

1. **البنية التحتية الرقمية** :ويشمل تطوير شبكات الاتصال عالية الجودة، تعزيز الربط بالألياف البصرية، إنشاء مراكز البيانات الحكومية وفق المعايير الدولية، وتعزيز استخدام النطاق الوطني(dz.) ، بالإضافة إلى إطلاق شبكة الربط السيادية المؤمنة."IRIES"
2. **رأس المال البشري والمهارات الرقمية** :يعد هذا المحور من الركائز الأساسية، إذ يركز على تكوين الكفاءات المحلية في مجالات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، بهدف الحد من هجرة الأدمغة وبناء نظام بيئي رقمي مستدام.
3. **الحوكمة الرقمية** :يهدف إلى عصرنة الإدارة العمومية، تبسيط الإجراءات، ترشيد النفقات، وتحسين جودة الخدمات العمومية من خلال رقمنتها، وقد تم إنجاز منصة وطنية للتشغيل البيني وتبادل البيانات، إلى جانب إعداد المرجع الوطني لحوكمة البيانات.
4. **الاقتصاد الرقمي** :يركز على دعم المؤسسات الناشئة، تشجيع التجارة الإلكترونية، إنشاء شعبة للصناعات الرقمية، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الصادرات الرقمية كجزء من تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن المحروقات.
5. **المجتمع الرقمي والشمول الرقمي** :يهدف إلى ضمان ولوج متكافئ للخدمات الرقمية لجميع المواطنين، تعزيز المشاركة الرقمية في الحياة العامة، وتعزيز الهوية الثقافية الوطنية من خلال إنتاج محتوى رقمي محلي ذي قيمة مضافة.

وقد تم رسم 25 هدفا استراتيجيا ضمن هذه المحاور، يراد بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030، مع إصدار مخطط عمل وطني للتنفيذ على المدى القصير (2025-2026) كمرحلة أولى، مما يعكس إرادة سياسية قوية لتحويل الرؤية إلى واقع ملموس.
تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية ترتكز أيضا على ركيزتين أساسيتين :**الإطار القانوني والتنظيمي**، من خلال إعداد قانون الرقمنة الجاري مناقشته، و**الأمن الرقمي**، من خلال تفعيل الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025-2029، مما يضمن حماية البيانات الوطنية وصيانة السيادة الرقمية للدولة.
وبذلك تعد إستراتيجية "جزائر رقمية 2030" ليس فقط خارطة طريق تقنية، بل مشروعا مجتمعيا شاملا يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، تعزيز الشفافية، تحسين جودة الحياة للمواطن، وتحفيز الاقتصاد الوطني لمواكبة تحديات العصر الرقمي

المحور	الأهداف	المؤشرات
البنية التحتية	تقوية الشبكات الرقمية	90%تغطية بالألياف البصرية
الحوكمة الرقمية	رقمنة الإدارة العمومية	80%من الخدمات رقمية
الاقتصاد الرقمي	تنمية الصناعات الرقمية	20%مساهمة في الناتج المحلي
الموارد البشرية	تكوين الكفاءات الرقمية	500,000متخصص مكون
الأمن السيبراني	حماية الفضاء السيبراني	انخفاض 50% في الهجمات